

Distr.: General
31 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة عشرة

١٢-١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٦-٢٠٠٧ - دورة الاستعراض

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص إعلان بيجين بشأن الطاقة المتجددة من أجل التنمية
المستدامة، الذي أقره المؤتمر الدولي المعني بالطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٥ المعقود في بيجين
يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تتفضلون بإصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

(توقيع) وانغ غوانغيا

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

* E/CN.17/2006/1



مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

إعلان بيجين بشأن الطاقة المتجددة من أجل التنمية المستدامة

١ - إننا، نحن الوزراء وممثلي الحكومات من ٧٨ بلدا، وقد اجتمعنا في المؤتمر الدولي المعني بالطاقة المتجددة المعقود في بيجين يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نؤكد مجددا التزامنا بتنفيذ نتائج قمة الأرض ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وبالعامل، استشعارا للطابع الملح لذلك، من أجل زيادة الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة زيادة كبيرة، من أجل زيادة إسهامها في مجموع إمدادات الطاقة، على نحو ما دعت إليه خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٢ - نرحب بالأنشطة والالتزامات الجارية والمستقبلية النابعة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة المعقود في بون في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وقمة غلين إيغلز لمجموعة الثمانية وغيرها من المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى النهوض بمصادر الطاقة المتجددة.

٣ - نؤكد المنافع المتعددة التي تعود بها زيادة كفاءة الطاقة واستعمال المصادر المتجددة للطاقة من أجل زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة، مما يسهم في استئصال الفقر على نحو ما دعت إليه أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وفي زيادة فرص العمل، وتحسين نوعية الهواء والصحة العامة، فضلا عن الحد من انبعاثات غاز الدفيئة، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز أمن الطاقة، وتوفير نموذج جديد للتعاون الدولي.

٤ - ونلاحظ بقلق أن ما يزيد على بليون شخص في البلدان النامية لا تتوفر لهم فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، وأن ٢,٤ بليون شخص يعتمدون على الكتلة الحيوية التقليدية لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الطاقة. وتؤدي هذه الفجوة في الطاقة إلى تكريس الفقر عن طريق الحد من فرص الحصول على المعلومات والتعليم والفرص الاقتصادية والعيش الصحي، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، علاوة على تقويضها لمقومات الاستدامة البيئية على الصعد المحلي والقومي والعالمي.

٥ - ونلاحظ أيضا بقلق أن الاتجاهات الأخيرة على مستوى السوق العالمية للطاقة، ولا سيما تضاعف أسعار النفط في أقل من سنتين، قد زادت من المخاطر الاقتصادية للاعتماد بصفة أساسية على الطاقة المستوردة وعلى سوق عالمية متقلبة للطاقة. وتستطيع البلدان، عن طريق تطوير المصادر المحلية للطاقة مثل الطاقة الكهرومائية والهوائية والشمسية

والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية، بما في ذلك الوقود الأحيائي السائل، أن تستحدث مجموعات متنوعة من مصادر الطاقة تكون أقدر على مقاومة تقلبات الأسعار. وعلى سبيل المثال، يوجد مجال واسع لنشر استعمال الوقود الأحيائي في إطار دعم التنمية الريفية وقطاع النقل.

٦ - ورغم توسّع قاعدة تطوير مصادر الطاقة المتجددة واستعمالها في البلدان المتقدمة النمو، فإن مجمل حصة مصادر الطاقة المتجددة في الإمدادات العالمية من الطاقة الأولية تظل ضعيفة ومحدودة. ولم يستفد معظم البلدان النامية من هذا التوسع. وعلى المجتمع الدولي أن يُوطّد التزامه بزيادة تطوير الطاقة المتجددة واستعمالها، لا سيما في البلدان النامية.

٧ - ونوافق على اتخاذ مزيد من الإجراءات على الصّعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل الإسراع بخطى استيعاب السوق لتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، لا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو، سعياً لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف الأولية. ونوافق أيضاً على أنه يلزم تعزيز الدعم الموجّه لتسويق التكنولوجيات ونقلها عن طريق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

٨ - ونُسلّم بأننا نواجه جملة من التحديات في سياق زيادة استعمال الطاقة المتجددة زيادة كبيرة. فالسياسات الحكومية تؤثر بشكل كبير على جذب استثمارات القطاع الخاص، وعلى وتيرة توسع قاعدة الطاقة المتجددة، على نحو ما تُظهره تجارب العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد أثبتت التجربة أن الإجراءات الناجحة في مجال زيادة استعمال الطاقة المتجددة تشمل ما يلي: (أ) استحداث أطر وسياسات قانونية ومؤسسية داعمة؛ (ب) ضمان التزام القطاع العام، بما في ذلك التزامه بسياسات البحث والتطوير والمشتريات؛ (ج) تكافؤ الفرص أمام الأطراف الفاعلة؛ (د) تعزيز مشاركة القطاع الخاص والسهر على ملائمة أفضل بين الأطر الزمنية لتنفيذ السياسات العامة والتوقيت المحدد للاستثمار؛ (هـ) دعم إقامة صناعات وطنية في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (و) توفير فرص الحصول على التمويل المُيسّر، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر وآليات تسليف المستهلك.

٩ - ونُسلّم أيضاً بالحاجة إلى توفير موارد مالية هامة من القطاعين العام والخاص للاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بما في ذلك استعمال آليات تمويل مبتكرة، مثل ضمانات القروض وآلية التنمية النظيفة وآليات السوق التي يمكن أن تُعوض الشحّ في الأموال العامة. ونحن ملتزمون بتهيئة مناخ استثماري إيجابي لاستقطاب رأس المال الخاص إلى ميدان الطاقة المتجددة. ونشدد على ما يمكن أن يكون للحوافز المالية وزيادة الحصص من المساعدة

الإئتمانية الرسمية من دور حفاز، ونحث المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، والمصارف الإئتمانية الإقليمية، ومرفق البيئة العالمية، فضلاً عنفرادى الحكومات، على زيادة توسيع قاعدة استثماراتها في تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ونحث أيضاً المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة على تصميم آليات ومنتجات محسنة لكفالة إدماج التمويل العام والخاص على نحو فعال، مما قد يساعد على تقليص المخاطر المرتبطة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

١٠ - ونشدد كذلك على الحاجة إلى النهوض بالتعاون الدولي لبناء قدرات البلدان النامية تحقيقاً لما يلي: (أ) تعزيز أطر السياسات الوطنية وإدماج استعمال الطاقة المتجددة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من أجل الحد من الفقر والنهوض بالصحة والتعليم والزراعة؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير ونقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشر استعمالها؛ (ج) إقامة أسواق للطاقة المتجددة؛ (د) زيادة فرص الحصول على التمويل؛ (هـ) استحداث المشاريع المعنية بتوفير المصادر لنظم الطاقة المتجددة وإنشائها وتشغيلها وصيانتها؛ (و) الجمع بين زيادة استعمال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتوسيع قاعدة استعمال تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف.

١١ - ونسلم بالحاجة إلى إتاحة المساعدة التقنية في مجال الطاقة المتجددة على أوسع نطاق للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وباستطاعة نظام الأمم المتحدة، ومن واجبه، أن يضطلع بدور رئيسي في هذا الشأن. وينبغي تعزيز قدراته وموارده، والنهوض بالتعاون المشترك بين الوكالات تحاشياً لتبديد الجهود. ونسلم أيضاً بأهمية نشر المعلومات والمعارف والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وزيادة التجارب في مجال تطوير وتطبيق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ومن شأن ربط أصحاب المصلحة المتعددين بعضهم ببعض عن طريق إقامة الشبكات والمبادرات الدولية والإقليمية الأخرى أن يسهل مثل تلك المبادلات ويزيد من فرص حصول البلدان النامية على المعلومات.

١٢ - ونلاحظ بتقدير التركيز الكبير على الطاقة في دورة التنفيذ القادمة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ للجنة التنمية المستدامة. ونلاحظ أيضاً أن الحالة العالمية الراهنة، بما في ذلك زيادة الوعي بالافتقار إلى الطاقة في البلدان النامية وبخطر تغير المناخ، والدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به الطاقة المتجددة في التنمية المستدامة وأمن الطاقة، وزيادة عدد المبادرات والالتزامات الدولية، والتقلب الشديد في أسواق الطاقة العالمية، يوفر سانحة غير مسبقة للتصدي للتحدي الاستراتيجي المتمثل في تحويل ما لدينا من نظم الطاقة، وسدّ فجوة الطاقة بين الفقراء والأغنياء وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وندعو اللجنة إلى أن تنظر في ترتيب

فعال من أجل استعراض وتقييم التقدم المحرز صوب زيادة النصيب العالمي من الطاقة المتجددة زيادة كبيرة، على النحو المتوخى في الفقرة ٢٠ (هـ) من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ومن شأن هذا أن يُتيح منظورا طويلا المدى ويشجع على اتخاذ إجراءات فورية. ويمكن لمثل هذا الاستعراض الدوري أن يمنح فرصا لزيادة التعاون الوطني والإقليمي والدولي في مجال الطاقة المتجددة من أجل التنمية المستدامة، على سبيل المثال عن طريق تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتهيئة بيئة أكثر إيجابية بالنسبة لنقل التكنولوجيا والإسراع بخطى تسويق تكنولوجيات الطاقة المتجددة المبتكرة. ويمكن أيضا أن يكون الاستعراض مفيدا في تناول الصلات القائمة بين الطاقة والمجموعة المواضيعية التي تدرسها اللجنة كل سنتين، وفي تعزيز الإبلاغ الطوعي عن طريق تقديم مدخلات من جانب المنظمات والشبكات الدولية ذات الصلة.

١٣ - ونرحب بالمشاركة وبالمساهمات التي قُدمت في المؤتمر من جانب البرلمانين، والسلطات المحلية والإقليمية، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ورابطات الصناعة الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمجموعات النسائية، والشباب، والأوساط الأكاديمية، ونؤكد أهمية الدور الذي يواصلون الاضطلاع به في مجال النهوض بتنمية الطاقة المتجددة وباستعمالها.

١٤ - ونعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا لجمهورية الصين الشعبية، شعبا وحكومة، على التنظيم الناجح للمؤتمر وعلى الحفاوة وكرم الضيافة. ونرجو ممتنين من السلطات الصينية أن تنظر في إمكانية إبلاغ نتائج المؤتمر والبيان الذي تمخض عنه إلى لجنة التنمية المستدامة بدورها الرابعة عشرة.